الاقتصاد والأعمال

«هيئة الاستثمار»: أرامكو لم تخاطبنا بشأن الطرح العام الأولي

قال فاروق بستكي العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية أمس الثلاثاء إن شركة النفط السعودية أرامكو لم تخاطب الهيئة بشأن طرحها العام الأولي المزمع.

وصرح بستكي للصحفيين على هامش مؤتمر استثماري في الرياض أن المؤسسة العامة للاستثمار لم تتلق أي اتصالات من أرامكو أو مستشاريها بشأن الطرح العام الأولي مضيفا أنها ستدرس الطرح العام مثل سائر الاستثمارات.

توقعات بالانتهاء من المشروع في مايو 2020

22 مليار دينار استثمار رأسمالي لتطوير «المنطقة الشمالية» خلال 20 عاماً

- سارة أكبر: لايمكن الاعتماد على دخل النفط لتغطية ميزانية الدولة
- الراشد: نتوقع ان تصل الاستثمارت من 450 إلى 600 مليار دينار في المنطقة
- الشارخ: المشروع يضيف ما بين 5 إلى 7 مليارات دينار إلى الناتج المحلي
- الفيلي: نحن أمام مشروع يجب أن يدار لمصلحه الدولة ووفق الشكل الدستوري

هشام المنشاوي

أوضحت عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية م. سارة أكبر أن الفريق الاقتصادي يلتقي مع كل مؤسسات المجتمع المدني لشرح المشروع وأهميته ، مبينة أن المشروع لن يتم الا اذا تكاتف الجميع.

وبينت أكبر في كلمتها خلال لقاء مفتوح نظمه اتحاد المصارف ، أول أمس، جمع الفريق الفني لمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية وممثلي البنوك المحلية لتناول الجوانب الاقتصادية لمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية ، بينت أن القانون موجود في مجلس الأمة ، إلا أن ذلك لا يمنع من اخذ الاقتراحات والأفكار التي من شأنها أن تثري المشروع للتعديل فيه والإضافة عليه.

وقالت ان فكرة هذا المشروع تقوم على إنشاء مؤسسة تملكها الدولة على غرار مؤسسة البترول الكويتية تشمل خمسة جزر وشريط ساحلي واراضي بمساحة 1650 كيلو متر مربع وان تطوير هذه الاراضي ضمن صميم عمل المؤسسة لتكون رافد أساسي للميزانية في السنوات القادمة.

وقالت أنه خلال 10 سنوات القادمة لايمكن الاعتماد على دخل النفط لتغطية ميزانية الدولة فلا بد من مشروع اخر يساند الميزانية. وذكرت أن هناك حاجه لتوفير فرص عمل لاسيما مع قدوم ما بين 25 الى 30 الف خريج جديد إلى سوق العمل سنوياً ، لذا لابد من فتح مجالات أخرى لديهم وهذا لايتم إلا عبر خلق مؤسسة لديها قدرة كافية لتنفيذ هذا العمل بشفافية عالية بنظم عالمية لاعطاءها القدره على تنفيذ مشاريع ضخمة واستقطاب استثمارات بمساعدة الدول منها الصين والولايات المتحدة وفرنسا لاسيما وانه لدينا تصور واضح للمشروع.

وافادت انه الملفت اهتمام الدول مثل الصين وفرنسا وبريطانيا وهولندا وامريكا للمساهمة في المشروع ، مضيفة أن القانون هو من يعطي الضمان لكل المستثمرين والمؤسسة للابتعاد عن البيروقراطية لا احد يتدخل في شغلها حتى الوزير دوره محدود.

فهد الراشد

ومن جانبه ، قال رئيس لجنة السياسات والإعلام في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. فهد الراشد ان المادة المتعلقة بإدارة السياسة النقدية في المنطقة الشمالية تم بشأنها نقاش طويل ليكون لدينا معايير عالمية تطبق في تلك المنطقة ، متضمنة فالسياسة النقدية وسياسة الاعمال المالية والأعمال المصرفية وهي التي تحت رقابة البنك المركزي

وبين أنه تم الاتفاق مع البنك المركزي لضمان تطبيق أفضل وأحسن المعايير العالمية في ادارة الانشطة المصرفية حيث تم الاتفاق معهم على الأنشطة التي المصرفية والنقدية التي سيتم تطبيقها وكذلك القواعد والإجراءات لتكون مبنية على أحسن وافضل الانظمة العالمية تعطي لادارة المنطقة يكون لها كمرحله اولى جانب مهم واساسي لان معظم الانشطة ستتعامل بالجانب المالي.

وأوضح الراشد اننا نعيش في عالم اقتصادي شرس والمنافسة فيه قوية بين قوى اقتصادية كبرى ، مبينا ان الكويت دولة صغيرة ويجب أن نعرف ما هي مواردنا وإمكانياتنا ، إلا أن لدينا طموح ببناء اقتصاد متنوع وأحد مكونات تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الذي جاء انعكاساً للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية وما يمر فيه الاقتصاد العالمي من تغيرات.

وأضاف : في اعتقادي أنه من الضروري بناء الاقتصاد الرقمي وتطبيق التقنيات والرقميات والتي نرى أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية في هذا الخصوص ، مبيناً أن تلك التطبيقات هامة لهذا المشروع الاستراتيجي وإلا ستندثر بعد فترة قصيرة من الزمن.

واكد الراشد ان مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية يأتي ضمن رؤية الكويت 2035 وهي الرؤية ضمن الاطار الاكبر والتي تم اقرارها واعتماد توجهاتها وجزء منها هذه المنطقة بقيادة القطاع الخاص.

وأوضح ان توجهات رؤية 2035 ترتكز على ثلاث عوامل رئيسية تكمل المشروع وعي أساسية لنجاحه ، اولها اصلاح الجهاز الإداري للحكومة ، وبناء على هذا الأمر تم تعيين مستشار عالمي بدأ حالياً في المرحلة الثانية من المشروع الذي يتكون من 4 مراحل رئيسية ، متوقعاً الانتهاء من المشروع في مايو 2020.

واكد ان التوجهات في هذا المشروع جدا مشجعه وسيكون له انعكاسات غير عادية على اجهزة الدولة والعاملين بها الى جانب التنويع الاقتصادي الذي يعتمد على الرقمية وهي في طريقها للدراسة والتطبيق.

ونحن نعمل في المنطقة الاقتصادية الشمالية في إطار منظومة كامله ضمن رؤية 2035 ، ونسعى لتوفير بيئة حاضنة للمشروعات وإعادة تأهيل خريجي الجامعات من الشباب الكويتي ليكون مؤهلاً في المشروعات الاستراتيجية لهذا المشروع.

وأضاف صاحب السمو أمير البلاد يؤمن بإصلاح الجهاز الإداري للدولة ، كما يؤمن بأهمية تطوير التعليم بما يتوافق مع التطورات العالمية المتسارعة وتطبيق الذكاء الاصطناعي ومبادىء الإبداع والابتكار في المناهج التعليمية.

وأشار إلى أنه على مدى العشر سنوات القادمة سيتم تأهيل الخريجين للعمل في المشروعات التي سيتم بناؤها في المنطقة الاقتصادية الشمالية والتي تحتاج إلى نوعية مختلفة من البرامج التعليمية والمناهج التي يتم تطبيقها.

وعن الصناعة المصرفية في الكويت وأهميتها ، أوضح أن صاحب السمو نادى بأنه ليس لدينا خيار سوى أن نتحول لمركز مالي وتجاري عالمي ، مبيناً أن الكويت تعد ضمن أول 4 دول ظهرت فيها الصناعة المصرفية الاسلامية التي سيكون لها أكبر الأثر في المشروع ، مبيناً أنه سيتم تلافي القصور الخاص بغياب إصدار الصكوك الاسلامية بجانب السندات خلال المرحلة المقبلة.

وقال في ضوء رؤية صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري ، فإن هناك ما يقارب 50 ألف سلعة يتم تداولها عالمياً ، إلا أنه ليس لدينا الإمكانية والطاقة لكل تلك السلع ويجب علينا أن نحدد ما هي السلع التي تتناسب مع طاقتنا وقدراتنا.

وأشار إلى أن هناك لقاءات وحوار مع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة لشرح القانون وإبداء وجهة نظر اللجنة الفنية المكلفة لدراسة المشروع بالكامل ، مضيفاً أنه لا يزال في طور الدراسة .

وفيما يخص الملاحظات التي طرحت من جهات اقتصادية عديدة أثناء مناقشة القانون ، أكد انها كانت مهمة جداً ونتفهمها بالكامل خصوصاً وأنها تصب في المصلحة العامة .

وتوقع أن يرى قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية النور في دور الانعقاد المقبل بعد تقديمه من اللجنة التشريعية إلى مجلس الأمة لمناقشته وبناء عليه يتم اتخاذ القرار بشأنه .كما توقع أن تصل الاستثمارت من 450 إلى 600 مليار دينار في المنطقة من عدة اطراف على مدى 15 عام .وتابع انه من الصعب حاليا الحديث عن حجم السندات التي سيتم إصدارها لتمويل البنية التحتية للمشروع .

وعن كيفية تمويل البنية التحتية ودور الدولة فيها ، أجاب بالقول أن الدولة ستقوم بتمويل جزئي خصوصاً وانها لم تدخر جهداً في توفير الأرضية المناسبة للمستثمرين ، حيث اعطت أراضي يمكن الإستفادة منها ، مضيفاً أن هناك صناديق ستقوم بتمويل البنية التحتية ، والبنوك ايضاً سيكون لها نصيب سيتم فتح الباب لكل من يرغب في تمويل البنى التحتية .

عبد الله الشارخ

وبدوره قال رئيس الفريق الاقتصادي بجهاز المنطقة الاقتصادية الشمالية عبدالله الشارخ أنه تم اعطاء القانون الأولوية للمناقشة في دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة ، وهذا ما تم الاتفاق عليه مع اللجنة الفنية بالتنسيق مع رئيس اللجنة المالية وهناك مجهود كبير يقوم به المجلس في هذا الشأن . وأضاف ان الملاحظات على القانون كانت مجرد ملاحظات عامة وشاركنا هذه الملاحظات حوالي 18 جهة من وزارات ومؤسسات الدولة.

وبسؤاله عن حجم مشاركة البنوك في تمويل المشاريع التي سيتم طرحها في المنطقة ، أجاب أنه سيتم اشراك البنوك على حسب قدرتهم ، موضحاً أن الرقم الوحيد الذي تم تحديده حتى الآن 100 مليون دينار فقط للمؤسسة التي ستقوم بادارة المشروع وهو قابل للنقاش والتعديل وهو رأس مال المؤسسة من ناحية أعمالها وليس للتطوير العقاري أو رأس المال في البنى التحتية.

وبخصوص حاجة المنطقة للتطوير ، قال أنه تم اعداد دراسات مختلفة من مكاتب استشارية عالمية واعطونا تصور مبدئي للتطوير المحتمل المقدر من 15 إلى 20 سنة من ناحية الاستثمار الرأسمالي والمقدر بحوالي 22 مليار دينار .

وأوضح خلال العرض الذي قدمه أن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية يعدّ طوق نجاة لمستقبل الكويت بعيداً عن النفط واستنزاف الاحتياطات المالية من خلال تفعيل أسس التنمية المستدامة بقيادة القطاع الخاص بتمويل من الأسواق العالمية لتشكيل منطقة داعمة لأمن الكويت الداخلي والخارجي من خلال أهميتها الاستراتيجية الدولية، مؤكداً فوائده الأمنية للكويت على المستوى العالمي والإقليمي والدولي.

وأشار إلى أنه تم إعداد دراسة شاملة لكافة نواحي المشروع وتوقعات لمدة 25 عاماً للمستقبل بما في ذلك إستراتيجية المنطقة، وخطة التطوير، ودراسة اقتصادية أولية تحتوي على التكاليف والعوائد على المشاريع المقترحة للمنطقة، مبيناً أن تلك الدراسة استغرقت أكثر من عام من أجل إعدادها.

وذكر أن مساحة المشروع تناهز ال1655 كلم2 من الأراضي، منها تقريباً 900 كلم2 صافي المساحة القابلة للتطوير بحيث ستجمع ما بين الأنشطة الاقتصادية، ومساحات ذات جودة معيشية عالية، ومحميات طبيعية.

وبيّن أنه تم اقتراح نحو 42 مشروعاً لديها جدوى اقتصادية في قطاعات مختلفة بتكلفة تصل إلى 22 مليار دينار حتى العام 2035 بتمويل من القطاع الخاص بشكل رئيسي مع معدلات عوائد استثمارية تتراوح ما بين 10 الى 20 في المئة، وتشمل الخدمات، والتكنولوجيا النظيفة، وصناعة الأغذية، وخدماتها اللوجستية، وتجارة التجزئة، والتعليم، والمعاملات المصرفية، والرعاية الصحية، والسياحة، والميناء، والمنطقة الحرة، والأنشطة الثقافية، والخدمات الحكومية، والمرافق، وخدمات المواطن، ومركز تكنلوجيا فائقة، وشركات صغيرة ومتوسطة.

وقال إن الأثر الإيجابي المتوقع للمشروع في عام 2035 هو إضافة ما بين 5 إلى 7 مليارات دينار إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وخلق ما بين 210–220 ألف فرصة عمل، مبيناً أن عدد سكنها سيصل إلى نحو 440 ألف نسمة.

وأفاد بأن المشروع سيتمتع بمجلس أمناء على مستوى عالمي يتمتع أعضاؤه بسيرة ذاتية مليئة بالإنجازات العالمية، حيث سيتم ترشيح وتعيين مجلس إدارة وجهاز تنفيذي محترف من خلال المجلس، مشيراً إلى أنه تم تحديد رأسمال للجهاز بنحو 100 مليون دينار مخصصة لأداء أغراضه وليس للاستثمار الرأسمالي في المشاريع.

وأوضح أن قانون المشروع مر على نحو 18 جهة حكومية وتم الأخذ باقتراحاتهم، مبيناً أنه أعطي الأولوية للنقاش في مجلس الأمة لمناقشته في دور الانعقاد هذا، متوقعاً أن يتم اقراره.

محمد الفيلي

وأكد الخبير الدستوري محمد الفيلي اننا بصدد مشروع قانوني ملتزم بمعايير الأمن الدستوري، وأشار أن فكرة المنطقة الاقتصادية من المهم التأمل فيها في إطار ، ما يمكن أن تدخل فيها كافة الافكار في الإطار القانوني السليم ، وعند قراءة القانون وتحليله نجد أن المنطقة الشمالية هي منطقة مخصصه من إقليم الدولة ، وهي موجودة في دول أخرى تستخدم في اطار قانوني متداول وموجودة لدينا كذلك كالمنطقة الصناعية في الشعيبة وهي القواعد القانونية التي تحدد نظامها القانون كذلك المنطقة الحرة في الشويخ. وبين أننا أمام مشروع يجب أن يدار لمصلحه الدولة ووفق الشكل الدستوري بتخصيص جهاز متوافق مع المادة 133 من الدستور بقانون يرسم القانون اختصاصه وان يكون في نطاق الدولة ويجب ان تكون هناك جهة عليه تحاسبه وهو أمر موجود في الدستور امام مؤسسة عامة تنشأ بقانون وتستطيع هذه المؤسسة ان تتفق مع مؤسسات مثيله لها لانها كيان قانوني

وبين الفيلي انه يمكن تخصيص قوات حفظ النظام ولا يوجد ما يمنع لوجود نموذج في قانون الهيئة العامة للبيئة ونحن نستخدمه كما لا يمنع من تخصيص دوائر قضائية والمنازعات العمالية والتحكيم التجاري ولا تتعارض هذه الفكرة مع تنظيم قضاء الدولة.

معايير واضحة

وردا علي سؤال حول اختيار للقائمين علي المشروع بعيدا عن المحسوبية والواسطة ، أكد المتحدثون في اللقاء أن اختيار القائمين على المشروع سيكون بناءً علي معايير واضحة وسيكون للشباب مشاركات متميزة بناء علي قدرات كل منهم ، مضيفين أن القائمين على المشروع سيكونوا نماذج جديدة وأصحاب خبرات رائدة في مختلف المجالات وفق السيرة الذاتية لكل متقدم.

شركات عالمية

أفاد المشاركون أن التعاقد سيكون مع شركات ومؤسسات عالمية ذات خبرات مما سيكون له دوراً كبيراً في بناء نموذج متميز في الكويت والمنطقة

البنوك الإسلامية غائبة

تساءل الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم حول دور البنوك الاسلامية وإمكانية استخدام الصكوك والسندات الاسلامية في المشروع ؟ وهل سيتم تنفيذ المشاريع عن طريق القروض واستخدام التمويل من البنوك الإسلامية خصوصاً أن تلك البنوك الاسلامية وحجمها كبير في السوق الكويتي واستخدام عوائد راس المال في البنوك للمشروع.

دور كبير

أوضح د.فهد الراشد ان البنوك الاسلامية لها دور كبير ورائد في السوق الكويتي بناء علي رؤية صاحب السمو امير البلاد ، رغم اننا لاحظنا ان هناك عدد من المؤسسات التي لم تترجم رؤية صاحب السمو الي واقع ملموس وناجح . وأوضح ان التفكير العلمي السليم والتطبيق الجيد سوف ينعكس علي اقتصاد الكويت بشكل عام وليس علي المنطقة الاقتصادية الشمالية فقط .

مركز عالمي

اكد الراشد أن الكويت تستطيع أن تكون من العواصم الجيدة اقتصاديا في منطقة الخليج والعالم لاسيما وأن الكويت نمتلك بنوكاً ضمن الأربع موسسات مالية الإسلامية الأولى التي نشأت في المنطقة ، مؤكداً علي أن الكويت تستطيع جذب الكثير من رؤوس الأموال . واشار الي انه اذا اردنا تحويل الكويت كمركز مالي وتجاري بالمنطقة يجب أن يكون لدينا ما مقدمة من جديد .

«الخليج» يشارك في تحقيق رؤية الكويت 2035

ساهم بنك الخليج مؤخرًا بتمويل عدد من المشاريع التنموية الحيوية للدولة، تماشيًا مع خطة التنمية الوطنية المنبثقة عن رؤية صاحب السمو أمير البلاد وتصوره لدولة الكويت 2035. فقد قدم البنك تمويلًا لمشاريع في القطاع النفطي والإنشائي، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية، وذلك من خلال تمويل مباشر أو عن طريق تحالفات مع بنوك أخرى.

وحول ذلك، قال مدير عام الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج، أحمد الدويسان: «نعلن عن دورنا في هذه المشاريع اليوم ونحن في غاية السرور والفخر لكون بنك الخليج جزءًا من النهضة العمرانية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها الكويت. ولا نتوانى في تقديم التمويل الذي تتطلبه مثل هذه المشاريع الكبرى، وذلك لإدراكنا أهميتها الاستراتيجية للبلاد بشكل عام، ولرغبتنا بأن يواصل بنك الخليج كونه جزء لا يتجزأ من تاريخ الكويت وحاضرها ومستقبلها.»

خلال مؤتمر FinTech

«وربة» يعرض تجربته الناجحة في التحول الرقمي للخدمات المصرفية

خلال مؤتمر الكويت للتكنولوجيا المالية (Fintech)، تحدث بنك وربة ممثلا محمد الشريف – رئيس المجموعة الاستراتيجية والرقمية– حول التطور الرقمي الكبير الذي يشهده البنك والذي توّجه بإطلاق مصنعه الرقمي «الوتين» والذي يعد الأول من نوعه في القطاع المصرفي الكويتي.

بحضور متخصصين في التكنولوجيا المالية والبلوك تشين، بالإضافة إلى حضور منتسبي الجهات الحكومية والبنوك المحلية والشركات الاستثمارية، تحدّث الشريف خلال العرض التفصيلي الذي قدمه عن رحلة بنك وربة في مجال التطور الرقمي سواءً على صعيد الخدمات أو التطبيقات التي أطلقها البنك تجاوباً مع احتياجات العملاء لتواكب عصر السرعة الذي نعيشه حالياً حيث اختلفت هذه الاحتياجات لتتحول من حاجه الى الخدمات فقط إلى أن تكون خدمات مصرفية سريعة وسهلة الإنجاز تحكي سمة العصر الرقمية؛ وبناء عليه، بادر البنك الى تبني أحدث التكنولوجيا في تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية.

كما أكد الشريف أن فريق الوتين يبتكر خدماته بناءً على دراسة ميول العملاء وتوجهاتهم في مجال الخدمات البنكية الرقمية بحيث تشكل قيمة مضافة على تعاملاتهم اليومية وتحوّل تجربتهم المصرفية الى تجربة ممتعة، خالية من العناء ويمكن القيام بها في أي وقت ومن أي مكان. ونظراً لهذه المعايير التي يعمل البنك وفقها، زاد الإقبال من طرف العملاء لاستخدام هذه الخدمات والتي كانت بمثابة حلول عملية وسريعة تخدم مختلف الجوانب في حياتهم مثل حساب العائلة، الجمعية الرقمية، خدمة القطية الرقمية، بالإضافة الى خاصية «Dash Board» المتوافرة عبر تطبيق بنك وربة الالكتروني والتي تمكن العميل من متابعة مصاريفهم في الفترة الزمنية التي يرغبون بها.

محمد الشريف متحدثاً